

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠١٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من مركز التنمية في مجال العمل والصحة وحقوق الإنسان، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



040215 040215 14-65911X (A)



بيان

حال انعدام الأمن وعدم الاستقرار المنتشرين في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا وآثارها على الفتيات والنساء في المنطقة تجعل التقدم الذي أُحرز فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يبدو وكأنه أضحوكة. بيد أن التقدم المحرز فيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ تمكين المرأة بارز للعيان في سيرورات إصلاح السياسات والممارسات المعمول بها في البلد منذ بدء نفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين ومنهاج العمل الدولي الذي أقرّ فيها عام ١٩٩٥.

فانعدام الأمن والإرهاب في الأجزاء الشمالية الشرقية من نيجيريا يجعلان الكثير من الفتيات والنساء أهدافاً للاختطاف على أيدي الإرهابيين وبالتالي لانتهاك ما لهن من حقوق الإنسان الأساسية. فحتى الآن لمّا يتم إنقاذ تلميذات المدارس اللواتي يزيد عددهن عن المائة اللواتي اختطفتهن مجموعة بوكو حرام الإرهابية ليلة الرابع عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٤ في منطقة شيبوك التابعة لولاية بورنو في شمال شرق نيجيريا، بل ولم يُتَّيَّن مكان وجودهن، وذلك على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة النيجيرية وتطميناتها إلى التكفل بإطلاق سراحهن. وكذلك لم تستطع الدولة التوصل إلى إطلاق سراح فتيات شيبوك وسائر النساء اللواتي اختطفتهن هذه المجموعة الإرهابية في أوقات مختلفة. وقد استمر في شمال شرق نيجيريا هذا الظلم والإجحاف المستشريان مع ما يقترن بهما من استمرار حال انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وهكذا يتبين أن ما ينجم عن المنازعات من عدم الاستقرار يمثل تحدياً على صعيد تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ تمكين المرأة.

كما أن التقاليد والثقافة السائدة تمثل جانباً من العقبات الجسام التي تضر بتنفيذ هذين المبدأين وتحقيق تقدم مستدام على صعيده لدى بعض فئات المجتمع النيجيري في هذا القرن الحادي والعشرين. فحقوق النساء تُهضم إلى حد كبير بفعل ثقافتهن وتقاليدهن ومعتقداتهن الدينية. وما تزال بعض التقاليد الإثنية وبعض الثقافات والمعتقدات الدينية في نيجيريا تُجِلُّ المرأة في المرتبة الثانية جاعلة من النساء خادמות خانعات لأقاربهن الذكور. ويظل هذا الاعتقاد قائماً على الرغم مما يجري الدفع به قدماً في معظم أنحاء البلد من إصلاح للسياسات المتعلقة بقضايا الجنسين، ومن عمل رام إلى تحقيق تحولات على صعيد هذه القضايا، ومن تدارس لها ومراعاة، ومن سعي إلى تعميم الاهتمام بها. فرئاسة العائلة مَهْمَةٌ لَمَّا تنزل محفوظة لذكور العائلة وتعود لهم فقط في كثير من أنحاء البلد، لأن البعض في المجتمع ما زالوا يتشبّهون بمعاييرهم التقليدية والثقافية. فعلى سبيل المثال تستبعد بعض الثقافات والمجتمعات، في الجزء الشرقي من نيجيريا على الأغلب، إناث العائلة عند تخصيص الممتلكات، بما فيها الأملاك من الأراضي. ولا يقتصر شأن ذلك على كونه

تميزاً ضد المرأة بل يتعداه إلى كونه يعوق تمكينها إعاقة بيّنة. فملكية الأراضي في الأسقية الريفية للمجتمع الزراعي هي من الدلائل على التمكّن المالي.

وفي كثير من أنحاء شمال نيجيريا، ولا سيّما المنطقة التي يغلب فيها المسلمون، لمّا نزل سجلات الالتحاق بالمدارس تبين أن الصبيان يظلون أكثر من البنات حظاً فيما يخص التعليم المدرسي. كما أنه ليس في الوقت الحاضر في دولة نيجيريا بكل أنحائها إلا قلة من النساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية أو قيادية وذلك لأن التقاليد والثقافة والمعتقدات الدينية تظل تمثل عاملاً معيقاً على هذا الصعيد. فالتحدي يتمثل في كسر سطوة الحاجز الثقافي والديني الذي كان الحائل دون سيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بعض أنحاء نيجيريا.

ويمكن أن تتسنى ممارسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بإعداد نشاط ترويجي منهجي مستمر يظطلع به المجتمع المدني، من خلال تنفيذ الجمهور وتنويره المستمرين نزولاً إلى القواعد الشعبية. فمن الأساسي للمضي في تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ تمكين المرأة، ومواصلة الحملة من أجل العدل، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، وضع خطط للتدخل وعقد جلسات في إطار حلقات عمل، من خلال تنظيم دورات تدريبية وأنشطة تدرّج نزولاً إلى العامة مستندة إلى عناصر عمليات/جلسات حلقات العمل، والأخذ بالمنهجية التشاركية في جلسات التدريب، وترجمة الكتيبات، وإنشاء شبكات، واستحداث برامج وشراكات جديدة. وينبغي التوثيق ومسك الوثائق ذات الصلة على نحو منهجي صارم، وتجميع وثائق ومعلومات أخرى من أجل تشاطر المعارف بوسائل منها عقد لقاءات في دور البلديات مع زعماء الجماعات المحلية أو تنظيم حلقات عمل توعوية لزعماء الجماعات المحلية على نحو يقترن بالترويج في وسائل الإعلام. فهذه الأنشطة سيُقطع شوط بعيد على طريق التأثير الإيجابي وتكوين فريق من جماعات هي أفضل اطلاعاً، تتمتع بالمعارف الأساسية فيما يخص المسألة وتؤدي دور الأعوان في التغيير الإيجابي. كما أن ذلك سيهيئ للتصدي للتحديات استناداً إلى الجماعات المحلية وسينهض بالمشاركة الشعبية وبناء القدرات على مستوى القواعد الشعبية. وبعبارة أخرى، يمكن تحقيق الكثير عندما يحمل المجتمع المدني رسالة المساواة بين الجنسين وضرورة تمكين المرأة فيوصلها إلى عتبة كل بيت في المناطق الأشد افتقاراً إلى المساواة والتمكين المعنيين. ويمكن أيضاً تعزيزهما أو تحقيقهما إذا تسنى في كل فئة فرعية من المجتمع المفتقر إليهما تمييز شخص أو أشخاص أو مجموعة يؤدّون دور الدليل يقتصر النشاط المراد أن يظطلعوا به على التوصيل وحمل رسالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهكذا سيتعين على المجتمع المدني أن ينور الشخص أو الأشخاص أو المجموعة الذين يؤدّون دور الدليل في مجال قبول مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ تمكين المرأة وأهميتهما بغية القيام بما يلزم من دفع وتشجيع على الانضمام إلى العاملين لإبلاغ الرسائل المراد بثها. ولذا فإنه سيتعين أن يسلط

الضوء بصورة وافية على رجحان مزايا مفهوم المساواة بين الجنسين ومفهوم تمكين المرأة على مزايا إيمان المجتمع بالتقاليد والثقافة والممارسات السائدة فيه بخصوص مسائل الجنسين، وأن يُعلَّل هذا الرجحان بحماس، وأن يبيِّن للجماعات المحلية بلغة تفهمها. وذلكم سبيل إلى تكملة برامج وسياسات العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أيَّدته الحكومة و/أو هي بصدد السير فيه.

ولمّا كانت نيجيريا دولة موقّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى إعلان بيجين ومنهاج العمل الدولي الذي اعتمد فيها وعلى وثيقة الأهداف الإنمائية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة فإنها تقرّ بالمساواة بين الجنسين باعتبارها حقاً مضموناً بموجب دستور عام ١٩٩٩. وفي الاتفاقية ما شجّع على سن سياسة وطنية خاصة بقضايا الجنسين في نيجيريا. وقد عوين مؤخراً تحقق المزيد على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ولايات نيجيرية منها ولاية لاغوس (المركز الحضري والتجاري في نيجيريا) حيث زيدت مدة إجازة الأمومة للموظفات من ثلاثة أشهر إلى ستة. وتجدر الإشادة بجملة التدابير المعنية التي تستحق أن تحتذي مثالها ولايات نيجيرية أخرى، وسائر فروع الحكومة وفروع القطاع الخاص التي يعمل فيها عدد أكبر من الموظفين في نيجيريا. ويُعتبر هذا التحوُّل على صعيد السياسة ناتجاً لنشاط التحريض والتنوير. لقد تم وضع هذا البرنامج الجدير بالثناء بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد عام ١٩٩٥. كما أن التحريض والتنوير من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة غيرا شكل الميدان السياسي في نيجيريا ولا سيّما في شمال غربها. ففي هذا الجزء الشمالي الغربي من نيجيريا يُعيّن أن جميع مناصب نواب المحافظين تقريباً تشغلها نساء أو هي محفوظة لهن من باب التكنيك إلى هذا الحد أو ذاك مقابل المناصب الرسمية السياسية "التي يهيمن الذكور في جميعها" على النحو الذي ساد دائماً على صعيد القيادة السياسية في نيجيريا. ولا ريب في أن هذا 'العرض' شجّع مشاركة النساء في شغل مناصب قيادية واعدة فجعل المنظومة تقرّ بدور النساء في السياسة وتقبله.

ثم إنه ينبغي لنا أن نروِّج للأمر لدى حكومتنا الوطنية وأن نمضي في حثها على إعادة تدارس برنامجها الإنمائي وسياساتها الخاصة بقضايا الجنسين قبيل الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وإبائها، وبُعدها. وينبغي أن يشتمل النشاط الترويجي على عقد مؤتمرات صحفية وحلقات تدارس ومعارض في الساحات العامة، وعلى إنشاء نوادٍ تُعنى بالقضايا الجنسانية، وعلى الاستعانة بمناصرين للمساواة بين الجنسين، وعلى تنظيم حركات جنسانية في شتى مراحل التعليم، أي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم ما بعد الثانوي، بغية استدامة الحملة!